الباب الخامس

أنشطة الاتحاد الأفريقي

معايير دعم الدول للمنظمات الإقليمية

من المتطلبات الرئيسة لنجاح وفعالية المنظمات الإقليمية والتحديات التي تواجه استمرارها مدى وجود دعم فاعل من قبل الدول الأعضاء لها ومساندتها لتحقيق أهدافها وهنا نوضح معايير هذا الدعم .

1- معدل اشتراك رؤساء الدول والحكومات وكبار الوزراء للدول الأعضاء في مؤتمرات المنظمات.

2- حجم ودرجة تمثيل الوفود المشاركة.

3- المساندة السياسية للمنظمات من حيث المشاركة الإيجابية في صنع القرار والالتزام بالقرارات والحرص على تنفيذها .

4- المساندة المالية للمنظمات من حيث الالتزام بدفع حصص الدول من موازنات المنظمة في مواعيدها المقررة .

5- دعم أنشطة المنظمات داخل حدود كل دولة وحل المشكلات التي تعترض سبيلها والحرص على استضافة أجهزة وفروع المنظمة في أراضيها.

نعتقد أن المعايير الأول والثاني والخامس متوفرة في الاتحاد لوجود حماس للمشاركة في لقاءات الاتحاد بوفود رفيعة المستوى بالإضافة إلى الحرص المتناهي على استضافة أجهزة وفروع الاتحاد في أراضيها الذي تخطى حد المنافسة إلى مستوى الصراع في قضية استضافة مقر برلمان عموم أفريقيا الذي حسم في صالح جنوب أفريقيا في المقابل تشهد الساحة الأفريقية عدم التزام من جانب الدول الأفريقية بسداد التزاماتها المالية تجاه الاتحاد مما أدى إلي وجود عجز خطير في موازنة الاتحاد وقد يعزى ذلك إلى الأزمات المالية والاقتصادية التي يعانى منها الاتحاد مما يعنى أن عدم الالتزام مرجعة إلى ظروف خارجة عن إرادة الدول الأعضاء أما عن قضية المشاركة والالتزام بالقرارات المتخذة من قبل أجهزة الاتحاد فتتباين بشكل كبير بين الدول الأعضاء وقد يكون مرجعه التشكك من البعض في جدوى التزامهم في ظل عدم التزام الآخرين مما يحتاج إلى وقت للموائمة وبناء مناخ للثقة بين الأعضاء .

إنجازات الاتحاد الأفريقي

من المؤشرات الإيجابية في الاتحاد الأفريقي التي ظهرت في عامي 2004 و2005 الاتفاق على العديد من الاتفاقات والبروتوكولات والقرارات والتصديق عليها من قبل برلمانات الدول الأعضاء على النحو التالي:

*** اتفاقية إنشاء هيئة الطاقة الأفريقية تم الاتفاق عليها في لوساكا زامبيا في يوليو 2001 والتصديق عليها في 11 أغسطس 2005 .**

*** البروتوكول الخاص بمجلس الأمن والسلم التابع للاتحاد تم الاتفاق علية في ديربان جنوب أفريقيا في يوليو 2002 وتم التصديق علية في 1 مارس 2005 .**

*** اتفاقية المحميات الطبيعية والموارد الطبيعية المصادقة في 3 أغسطس 2005 الاتفاق عليها في مابوتو موزمبيق في يوليو 2003 .**

*** بروتوكول ميثاق حقوق الإنسان وحقوق المرأة في أفريقيا المصادقة في 13 أكتوبر 2005 والاتفاق في مابوتو موزمبيق في يوليو 2003 .**

*** بروتوكول محكمة العدل الأفريقية فى 3 أغسطس 2005 والاتفاق عليه في مابوتو موزمبيق في يوليو 2003 .**

*** اتفاقية الدفاع المشترك وعدم الاعتداء في 31 يناير 2005 في أبوجا نيجيريا .**

*** بروتوكول محاربة الإرهاب والتصديق علية 4 يوليو 2005 تم الاتفاق علية في أديس أبابا في 8 يوليو 2004 .**

*** اتفاقية لمحاربة الفساد تم التصديق عليها في 3 أغسطس 2005 تم الاتفاق عليها في موبوتو موزمبيق في 11 يوليو 2003 .**

*** بروتوكول معاهدة إنشاء المجتمع الاقتصادي الأفريقي المرتبط ببرلمان عموم أفريقيا تم الاتفاق علية في سرت ليبيا في مارس 2001 والتصديق عليه في 7 ديسمبر2004 .**

برنامج الشراكة الجديد لتنمية أفريقيا نيباد

تم تبنى هذا البرنامج في يوليو عام 2001 ضمن فعاليات الدورة السابعة والثلاثين لقادة الدول أو رؤساء الحكومات الأفريقية المنعقدة في لوساكا كأداة لمنظمة الوحدة الأفريقية لتحقيق التنمية الاقتصادية وتمت المصادقة رسمياً على إنشاء البرنامج في أكتوبر من نفس العام ومنذ 2002 انتقلت مهمة هذا البرنامج للاتحاد الأفريقي وأسست خمسه دول برنامج النيباد وهى مصر وجنوب أفريقيا والجزائر ونيجيريا والسنغال

وتشكل تلك الدول اللجنة المنبثقة عن البرنامج التي تجتمع بصفة شهرية لإدارة البرنامج تنفيذياً ويعتبر البرنامج نتاج دمج كيانين تنفيذيين كانا يعملان في إطار منظمة الوحدة الأفريقية هما: برنامج نهضة أفريقيا الذي طرحته جنوب أفريقيا وخطة أوميجا التي طرحتها السنغال ويقوم الاتحاد الأفريقي بدراسة الصيغ التنظيمية والقانونية والإدارية لدمج البرنامج داخل الهيكل التنظيمي للاتحاد ففي مؤتمر قمة مابوتو عاصمة موزمبيق المنعقد في يوليو عام 2003 تمت التوصية باتخاذ الإجراءات التنفيذية لدمج البرنامج داخل الاتحاد الأفريقي وأول تلك الخطوات كانت بناء الارتباط بين اللجنة المنبثقة من النيباد مع الأجهزة التنفيذية للاتحاد مثل المجلس التنفيذي ولجنة الممثلين الدائمين وكانت الخطوة الثانية موافقة جنوب أفريقيا على إنشاء سكرتارية مؤقتة للنيباد في أراضيها ومنحها الوضع القانوني كجهاز تابع للاتحاد لمدة ثلاث سنوات كفترة انتقالية يتحدد بعدها الشكل التنظيمي النهائي للبرنامج ويتميز برنامج النيباد بالخصائص التالية:

1- اقترح وصمم أهدافه وأنشطته وآلياته القادة الأفارقة بدون اقتباس من نظم غربية قائمة رغم شكوك ومخاوف العديد من القادة الأفارقة من تبنى البرنامج للنماذج الغربية للديمقراطية وتشمل أهدافه: الإسراع في النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة ومحو الفقر المنتشر في أفريقيا

وتطبيق مبادئ الحوكمة الجيدة وحماية حقوق الإنسان ومحاربة الفساد وإيقاف عملية تهميش قارة أفريقيا في عملية العولمة .

2- يشمل البرنامج خطة تنمية شاملة ومتكاملة للتعامل مع الأولويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بصورة متوازنة عن طريق التكامل الاقتصادي والاجتماعي الأشمل وتحسين وضع أفريقيا التنافسي عالمياً.

3- يعتبر البرنامج بمثابة التزام من القادة الأفارقة أمام الشعوب الأفريقية وأمام المجتمع الدولي بمفاهيم وتحقيق التنمية المستدامة وبالإسراع بتكامل أفريقيا في الاقتصاد العالمي.

4- يعتبر البرنامج إطار عمل للشراكة مع بقية مناطق ودول العالم ودعوة لهم للمشاركة في تنمية القارة تحت مظلة الأجندة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وأولويات البرنامج بالإضافة إلى تقوية المشاركة الأفريقية ودورها في المنظمات الدولية ويتميز برنامج النيباد باتساق آفاقه الاستراتيجية ليشمل المنظور العالمي باعتبار الدول الأخرى شركاء أفريقيا في التنمية حيث يقابل التزام الدول الأفريقية بالإصلاح السياسي والاقتصادي وحماية حقوق الإنسان التزام دولي بزيادة الاستثمار في أفريقيا والمساعدات الاقتصادية وتخفيف عبء الديون وتعتبر تلك الأهداف المنطلق والمحرك للوصول إلى مؤشرات

اقتصادية إيجابية مثل زيادة الاستثمارات الأجنبية ومشاركة أكثر فعالية من قبل القطاع الخاص في الدول الأفريقية .

ويمكن الإشارة إلى أن أكبر مقومات النجاح للبرنامج هو إدراكه أن القضاء على المشكلات الاقتصادية الأفريقية لا تعتمد فقط على السياسات الاقتصادية السليمة بل أيضاً بتطبيق برنامج إصلاح يلتزم بمبادئ الديمقراطية والحكم الصالح وحماية حقوق الإنسان ومحاربة الفساد وتعتبر تلك المداخل الإنسانية مفاهيم جديدة في مجال العمل الأفريقي تعكس إدراكاً والتزاماً بمفاهيم المواطنة وحقوق الإنسان .

ويشرف على تنفيذ برنامج النيباد جهاز يطلق علية اللجنة التنفيذية ويتكون من عشرين عضواً وكانت أول خطوات عمل اللجنة على أرض الواقع في اجتماع أبوجا عام 2003 حيث وضعت مذكرة تفاهم لعمل آلية مراجعة النظراء كمبادرة تطوعية من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي كأساس لحوار بناء لضمان التنمية الشاملة لدول القارة وتطورت مذكرة التفاهم بعد ذلك لتشمل إجراءات ملزمة للدول التي تنتهك مبادئ البرنامج .

1- تمويل برنامج النيباد

تعتبر مشكلة تمويل البرامج والمنظمات مشكلة مزمنة ومتكررة للأوضاع الاقتصادية المتدهورة لدول القارة بالإضافة إلى عدم اقتناع العديد من القيادات بجدوى التعاون الإقليمي لضعف الوعي السياسي والتجارب التاريخية غير المشجعة وتنقسم مصادر تمويل البرنامج إلى تمويل أفريقي وتمويل دولي.

البعد الأول في التمويل الأفريقي هو التمويل الحكومي حيث دعا المؤتمر الوزاري للعلوم والتكنولوجيا التابع للنيباد في عام 2003 الدول الأفريقية إلى تخصيص نسبة 1% من موازناتها للبحث العلمي وتمويل مراكز الامتياز وحاول البرنامج اقتباس النموذج التمويلي للأبحاث لمنظمة دول جنوب شرق آسيا آسيان الذي ينص على أن تساهم كل دولة من الدول الأعضاء بما قيمته مليون دولار البعد الثاني في التمويل الأفريقي هو تمويل القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لأنشطة البرنامج البنوك الإقليمية مثل البنك العربي الأفريقي وبنك التنمية لجنوب أفريقيا يجب أن يحذوا حذو البنوك الإقليمية في القارات الأخرى مثل بنك الأمريكتين للتنمية وكذلك بنك التنمية الآسيوي التي تمول

الأبحاث في المناطق التي تعمل بها كجزء من تنمية المجتمع الذي تعمل به .

البعد الثاني للتمويل هو التمويل الدولي الذي يعتمد على تمويل ثنائي ومتعدد الأطراف وتم الاتفاق مع دول مجموعة الثمانية على العمل كشريك فاعل في البرنامج وتمويله عن طريق مؤسسات تنموية ثنائية ومتعددة الأطراف وبدأ التعاون بين البرنامج ومجموعة الثمانية في عام 2002 حيث تم الاتفاق على عمل خطة مشتركة لبرنامج النيباد تقدم إلى قمة الثمانية لمناقشتها في العام التالي وكذلك على تخصيص مبلغ سنوي للبرنامج قدره 10 مليون دولار وفى قمة المجموعة في فرنسا عام 2003 تمت مناقشة تقرير عن التقدم في تنفيذ الخطة التنفيذية للبرنامج والمجالات التي كان التقدم فيها بطيئاً والأسباب التي أدت إلى ذلك وتم زيادة المخصصات السنوية للبرنامج لتصل إلى 16 مليون دولار وفى قمة المجموعة التي عقدت في الولايات المتحدة عام 2004 تم دعوة قادة أفريقيا إلى المشاركة في ضوء شكوى رئيس الاتحاد الأفريقي ابوسانجو من عدم تنفيذ العديد من الدول الأوروبية لالتزاماتها نحو برنامج النيباد وتميزت قمة مجموعة الثمانية التي عقدت في بريطانيا في عام 2005 ورأسها تونى بلير برؤية جديدة وشاملة للعلاقة بين المجموعة والبرنامج وطرح بلير تحت عنوان تفويض لأفريقيا للقمة بمراجعة

شاملة لكل مشكلات القارة ودور المجتمع الدولي في التعامل معها ووضع التصورات المستقبلية لوضع أفريقيا في الأجندة الدولية .

أعلنت كندا في 2003 عن معونة قدرها 750000 دولار كندى لمنتدى تنمية العلوم والتكنولوجيا التابع لبرنامج النيباد لتمويل الأبحاث في مجالي الزراعة والصحة وأعلنت الولايات المتحدة وكندا عن طريق هيئات المعونة التابعة لهما عن تقديم تمويل لبرامج النيباد للتطوير العلمي والتكنولوجي أما المعونة المتعددة الأطراف فقد تركزت في مصدرين هما: الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ففي عام 2003 قدم الاتحاد الأوروبي منحة قدرها 51 مليون يورو يخصص الجزء الأكبر منها لأفريقيا لتمويل مشروعات الأبحاث عن طريق برنامج النيباد أما الأمم المتحدة فقد ركزت على المشروعات المشتركة مع النيباد التي تهدف إلى بناء قدرات المؤسسات في أفريقيا لتجنب الإفراط في الاعتماد على المعونات الأجنبية .

آلية مراجعة النظراء :

نظراً لوجود مشكلات اقتصادية وسياسية مزمنة بالإضافة إلى فساد العديد من القادة الأفارقة وسوء إدارتهم لاقتصاد دولهم تم إنشاء آلية مراجعة النظراء كمحور رئيس لبرنامج النيباد للتغلب على تلك

المشكلات ومراقبة الالتزام بأهداف البرنامج بمبادرات تطوعية من الدول الأعضاء وتم إقرار أول وثيقة للآلية في يوليو عام 2002 تتلخص في التأكد من التزام السياسات والممارسات الواقعية للدول الأعضاء بالمبادئ والمعايير والقيم التي أرساها البرنامج في مجالات السياسة والاقتصاد والحوكمة الجيدة أي أن وثيقة النيباد تحدد أي خلل أو انحراف في المجالات المذكورة عاليه توطئة لتفادى الانحرافات أو التعامل معها وحتى منتصف عام 2005 وافقت 23 من 53 دولة أعضاء في الاتحاد طواعية على إخضاع سياساتهم العامة إلى تلك الآلية وتوجد مؤسسة مماثلة للآلية في أهدافها وهى مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا ويعود تاريخ إنشائها إلى عام 1990 وتنحصر الاختلافات بينهما في كون المؤتمر له إجراءات تنفيذية أكثر إلزاماً من الآلية بالإضافة إلى أن المؤتمر يعمل بصفة وثيقة مع منظمات المجتمع المدني في الدول الأفريقية .

ويتلخص عمل الآلية في رقابة مجموعة مختارة من الشخصيات المرموقة على المستوى الأفريقي بصفة دورية للدول الأعضاء التي صدقت على عمل تلك الآلية وتقوم تلك المجموعة بإعداد تقرير عن التقدم في مجالات الديمقراطية والاقتصاد ومبادئ الحوكمة الجيدة والإجراءات التي اتخذتها كل دولة للإصلاح في تلك المجالات والتي يجب

أن تتخذ ويتم رفع التقرير إلى الاتحاد الأفريقي بعد مناقشته مع حكومة الدولة التي خضعت لآلية المراجعة وفى حال ظهور ضعف في إرادة الدولة في الإصلاح يتم ترتيب لقاءات بين القيادة السياسية لتلك الدولة وبين القيادات السياسية الأفريقية تمهيداً لمناقشات بناءة وفى حال تأخر الإصلاح عن ستة أشهر من تاريخ تقديم التقرير يتم اتخاذ عدة إجراءات رسمية وهى: مخاطبة الحكومة رسمياً وتذكيرها بالإصلاحات المطلوبة وإدراج الانتهاكات في جداول أعمال أجهزة الاتحاد لمناقشتها وإبلاغ المفوضية الأفريقية لحقوق الإنسان بالانتهاكات تمهيداً لاتخاذ الإجراءات والعقوبات المناسبة حيال تلك الانتهاكات وتقوم بإدارة هذه العملية سكرتارية آلية مراجعة النظراء التي أنشئت عام 2003 ومن مهامها عمل وتحديث قاعدة للبيانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل دولة من الدول الأفريقية وإعداد وثائق عن كل دولة عضو لمساعدة المجموعات المكلفة بالمراجعة وكذلك اقتراح معايير ومؤشرات لقياس الأداء في المجالات السابق ذكرها ووضعها في وثائق توزع على الدول الأعضاء وقد تم تحويل تلك المؤشرات إلى صحيفة استقصاء أرسلت في عام 2004 إلى الدول الأعضاء لعمل تقييم ذاتي عن أدائها الوطني في كل مجالات اختصاص الآلية.

من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي توضح الدور الحيوي الذي يمكن أن تؤديه تلك الآلية أن 40% من الأفارقة يصنفون تحت خط الفقر و33 دولة من مجموع 48 دولة الأقل تنمية على مستوى العالم هم من الدول الأفريقية وسياسياً تتميز معظم الدول الأفريقية بأن المشاركة في القرار السياسي تقتصر على نخب عائلية أو اقتصادية أو سياسية مع حرمان السواد الأعظم من الشعب من المشاركة السياسية.

ومن مؤشرات النجاح للبرنامج تنفيذ التوصية التي رفعها إلى الاتحاد الأفريقي برفض عملية توريث الحكم إلى ابن رئيس توجو الراحل اياديما الذي قاد توجو بنظام سلطوي بتأييد فرنسي اثر انقلاب جاء به للسلطة منذ عام 1967وكذلك رفض تزوير الانتخابات الرئاسية التي عقدت لإضفاء الشرعية عليه بالإضافة إلى تأييد الاتحاد الأفريقي للانقلاب السلمي الذي أطاح بالرئيس غير الشرعي للبلاد .

النيباد وحقوق الإنسان فى أفريقيا

تعتبر قضية حماية حريات وحقوق الإنسان أحد القضايا الفارقة والحاسمة في مستقبل التنمية ونجاح العمل الأفريقي التي جذبت اهتمام المجتمع الدولي واستحوذت على تأييده لذا أفرد برنامج النيباد مساحة واسعة لتلك القضية التي تتلخص في خمسة أبعاد هي:

1- توسيع مفهوم الفقر من مجرد ضعف الدخل المادي إلى البعد الأكثر شمولاً بعدم قدرة الشعوب على التحكم في مصائرهم وحياتهم أي أن الشعوب بدون النظر إلى الجنس أو الأصل العرقي والقبلى أو المعتقدات الدينية يجب أن تكون لها حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية فعلى سبيل المثال تتحكم أقليات في المجريات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لدول أفريقية مثل نيجيريا والجابون وغينيا الاستوائية مما يجعلها مرشحة للدخول في حروب أهلية طاحنه .

2- تفادى إفلات منتهكي حقوق الإنسان من العقاب عن طريق تصميم خطة شاملة على المستويين الوطني والأفريقي ككل فعلى المستوى الوطني يجب أن تتم مراجعة للسياسات في هذا المجال بتعزيز سيادة القانون وبناء قدرات مؤسسية على المحاسبة بالإضافة إلى إصلاح تشريعي شامل وعلى مستوى القارة الأفريقية يجب ضمان تعزيز التعاون والتنسيق بين دول القارة وتقوية الاستجابة المؤسسية لأجهزة الاتحاد الأفريقي بتفعيل آليات تلك الاستجابة .

3- الشراكة مع المجتمع الدولي لحل تلك المشكلات كأحد تطبيقات العولمة لأن جزءاً كبيراً من المشكلة مصدره دول الاحتلال فقد أغمضت الدول الغربية عينيها طويلاً عن تجاوزات وجرائم القادة الأفارقة لتحقيق

أهـدافها مـن السـيطرة علـى المـوارد الطبيعيـة للقـارة وكـذلك تغذيـة الصراعات العرقية والحدودية مما ساهم في تفاقم المشكلات الإنسانية.

4- العمل مع كل الأطراف الوطنية والإقليمية والدولية للتعامل مع مشكلة اللاجئين نتيجة للصراعات العسكرية والنـازحين بسبب المجاعات الذين بلغ عددهم عام 2002 135 مليون نسمة وفي عام 2004 زاد هذا العدد بمقـدار 28 مليـون نسـمة طبقـاً لإحصـائيات المفوضـية العليـا لشـئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة .

البعد الخامس هو التعامل مع مرض نقص المناعة المكتسبة المعروف بالايدز الذي له تداعيات اجتماعية واقتصادية مدمرة ويتركز دور حماية حقوق المواطنين الأفارقة على التعاون مع المنظمات العالمية وشركات الأدوية الكبرى في إنتاج أدوية هذا المرض بأسعار منخفضة في أفريقيا بالإضافة إلى برامج التوعية لتفادى الإصابة بهذا المرض .

مـن العـرض السـابق نخـرج باسـتنتاج أن العامـل المشـترك للأبعـاد الخمسة السابقة الذي خلق مشكلاتها هو ضعف البنيان للدولة في أفريقيا وأسباب هذا الضعف متعددة منها:

- الانتماء القبلي والعرقي يفوق الانتماء الوطني في العديد من الدول.

- ارتباط النظم السياسية بالحاكم أكبر من ارتباطها بمؤسسات السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.
- ضعف شرعية النظم لأنها لم تأتى مباشرة من الشعب وعدم المشاركة السياسية الشعبية أو ضعفها مما يضعف قدرة مؤسسات الدولة على الاستجابة لنبض الشعب.
- معظم دساتير الدول الأفريقية مقتبس من نظم سياسية غربية لا يناسب الواقع الأفريقي مما يضعف النظم السياسية الأفريقية ويفصلها عن الواقع.
- سيطرة النخب العسكرية أو العرقية أو الاقتصادية مما يفصلها عن الشعب ويدفعها إلى إضعاف المجموعات الأخرى في الساحة السياسية.

النيباد وبرنامج تنمية العلوم والتكنولوجيا

من المشكلات الرئيسة التي تعانى منها القارة الأفريقية التخلف العلمي والتكنولوجي على مستوى القارة ككل ويعزى تدهور الإنتاجية والقيمة المضافة لاقتصاديات القارة إلى هذه المشكلة فمجموع ناتج الدول الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى في عام 1998 ما عدا دولة جنوب أفريقيا لا يزيد عن 1% فقط من القيمة المضافة للناتج الصناعي العالمي للدول النامية وهو يقل ب2% عن النسبة في عام 1985 مما يشير إلى التدهور السريع في الإنتاجية الأفريقية.

ويؤكد هذا المنحي التناقضات الصارخة من وجود وفرة للثروات الطبيعية مع غلبة مظاهر الفقر المدقع والمجاعات في أرجاء القارة وانتشار الأمراض الوبائية والمتوطنة ويعتمد نجاح واستمرار برنامج النيباد بصفة كبيرة على قدرة الاتحاد الأفريقي بعد انضمام البرنامج رسمياً إلى هيكل الاتحاد على تعبئة الموارد البشرية والمادية والمالية لإنشاء قدرات علمية وتكنولوجية مؤسسية قادرة على إدارة عملية التحول والتنمية في القارة الأفريقية .

أدرك واضعو برنامج النيباد أبعاد تلك المشكلة وأن المدخل الرئيس للحل هو التنمية العلمية والتكنولوجية لاستغلال الموارد الغير مستغلة كلياً أو جزئياً أو المستغلة بأسلوب غير رشيد مما يؤدى لاستنزافها بهدف تعظيم الإنتاجية والقيمة المضافة للإنتاج وإدراك برنامج النيباد نابع من التوجه العام للقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي الذي أكد الدور المحوري لسياسات الاعتماد على العلم والتكنولوجيا في مؤسسات وأنشطة الاتحاد وهو ما تم الإشارة إليه في المواد التالية: المادة 3 والمادة 5 والمادة 13 والمادة 14 والمادة 15التي توضح آلية تطبيق العلم والتكنولوجيا .

وتركز وثيقة النيباد على توفير البنية الأساسية لإنتاج السلع والخدمات العامة من بينها المواصلات والطاقة والمياه النظيفة وتكنولوجيا

الاتصالات والمعلومات والقضاء على الأمراض المتوطنة والوبائية وحماية البيئة وبناء القدرات البحثية ويحتاج البرنامج للعديد من الخطط التنفيذية لتحقيق الأهداف المذكورة سابقاً ويمكن تلخيص تلك الخطط التنفيذية في السياق التالي:

- تحقيق التعاون الإقليمي في مجال معايير الإنتاج والتشارك في نظم المعلومات وقواعد البيانات.
- تكوين شبكة وطنية ودولية من مراكز التميز للتدريب وتبادل الخبرات لمساعدة العلماء والباحثين الأفارقة والتركيز على ربط الأبحاث العلمية والتكنولوجية بالقطاعات الإنتاجية والتفاعل بينهما لأن فصلهما يهدر أي قيمة للأبحاث والتطوير.
- التعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة في مجال التكنولوجيا الحيوية بهدف تطوير الإنتاجية الزراعية وإنتاج الأدوية للاستفادة من التنوع البيولوجي الأفريقي .
- التوسع في الأبحاث الجيولوجية للاستفادة المثلى من المعادن المتوافرة في أفريقيا.
- بناء قاعدة من المهارات الخاصة بتكنولوجيا الهندسة الإنتاجية والرقابة على الجودة لتعزيز تنوع التصنيع.

ولتحقيق ما سبق من أنشطة تم إنشاء سكرتارية لبرنامج النيباد كلفت بالتنسيق بين تلك الأنشطة وتوفير التمويل اللازم لها والمعونة الفنية في إنشاء قواعد بيانات للخبراء على مستوى القارة بالإضافة إلى ما سبق أنشأت السكرتارية منتدى تنمية العلوم والتكنولوجيا الذي تتعدد أنشطته في مجالات: تشكيل مجالس وزارية وتكوين شبكة من المؤسسات العلمية وخبراء المجتمع وعقد مؤتمرات علمية وتكوين لجان استشارية ومن أنشطة السكرتارية في عام 2004 عقد مؤتمر أشرفت عليه فنياً الأمم المتحدة لتصميم سياسة لحصر الابتكارات والأنشطة الابتكارية في أفريقيا .

وتم تفعيل التعاون بين النيباد والمنظمات الإقليمية الأفريقية في كل القارة وتم إنشاء شبكة وبرنامج تعاون بين النيباد وجماعة التنمية للجنوب الأفريقي سادك وعمل آلية مشتركة لتمويل تلك البرامج ويقوم هذا البرنامج بعمل خطط استراتيجية وبرامج تنفيذية لإدخال التكنولوجيا في جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية أما التعاون بين النيباد والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ايكواس فركز على مجالات الزراعة والتعدين وتصنيع الأدوية والصناعة والعلوم النووية والاتصالات والمعلومات والمواصلات وتقوم برامج التنمية التكنولوجية بتقديم تقارير فنية للبرلمان التابع للايكواس واللجنة الفنية التابعة له.

شهدت منطقة شرق أفريقيا في فبراير عام 2003 إنشاء مجلس مشترك للعلوم والتكنولوجيا بالتعاون بين برنامج النيباد وجامعات كينيا وأوغندا وتنزانيا حيث خصص برنامج النيباد عام 2003 مبلغ 20 مليون دولار لإنشاء مراكز للأبحاث والمعلومات في تلك الجامعات بالإضافة إلى تخصيص ما يقرب من 5 مليون دولار لبرامج التدريب والمنح الدراسية ورفع قدرات أعضاء هيئات التدريس بها أما في منطقة شمال أفريقيا فقد أنشأ الاتحاد المغربى لجنة وزارية خاصة للتعليم والبحوث العلمية بالتعاون مع برنامج النيباد بالإضافة إلى الرابطة القوية بين تلك اللجنة مع الاتحاد الأوروبي.

ولتفعيل أنشطة برنامج النيباد على المستوى الوطني قامت معظم الدول الأعضاء في الاتحاد بإنشاء وحدات تابعة للبرنامج لتنفذ أنشطته محلياً وتسمى مراكز التميز بل أن بعض الدول الأفريقية مثل جنوب أفريقيا أنشأت وحدة لتنفيذ أنشطة النيباد داخل وزارة العلوم والتكنولوجيا وفى نيجيريا تم إنشاء وزارة فيدرالية للتعاون والتكامل الأفريقي لتطبيق هذا المدخل وتعتمد فكرة تلك المراكز على استغلال قدرات ومهارات بحثية متميزة في دولة معينة وتنميتها لتكون مركز إشعاع على المستوى الإقليمي أو القاري وتم إنشاء مركز امتياز في مجال علم الرياضيات في الكاميرون وآخر لعلم الأجنة في غانا وثالث

لكيمياء النبات في مدغشقر وفى كينيا تم إنشاء مؤسسة لأبحاث أمراض الماشية تابعة للنيباد وفى خطة برنامج النيباد إنشاء مراكز للامتياز في مجال أشعة الليزر وعلوم الفضاء .

القناة التليفزيونية الأفريقية أفرا فيزيون يسعى الأفريقيون إلي بناء هياكل معلومات واتصالات لمشاطرة الرؤى والطموحات والبرامج المشتركة التي قاموا معاً بتعريفها وقبولها فمغزى وقيمة الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا والآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران ومجلس السلم والأمن ، يجب ترويجها علي نطاق واسع في جميع أرجاء القارة كنقطة تجمع لتعزيز وتوجيه تنمية المستقبل وترجع فكرة إنشاء منبر إعلامي أفريقي إلى أوائل الستينيات من القرن العشرين حيث أظهر الآباء المؤسسون لمنظمة الوحدة الأفريقية وعياً تاماً لحاجة أفريقيا إلي امتلاك وإدارة وسائلها ومؤسساتها للمعلومات وكانت فكرة وكالة الأنباء الأفريقية استجابة مبكرة لهذا الطلب غير أنه كانت هناك مشاريع للتعاون في مجال الإذاعة في أفريقيا طوال العقود الثلاثة الماضية بدأت بإنشاء اتحاد المؤسسات الوطنية للإذاعة والتلفزيون في أفريقيا عام 1962 .

وخلال قمة أبوجا في يناير 2005 ، طرح الرئيس المصرى حسني مبارك ،سؤالاً عن إنشاء قناة تلفزيونية أفريقية مؤكداً علي أهميتها بالنسبة للقارة وأعلن هناك مبادرة مصر عما يمكن أن يتوفر من تسهيلات وقدرات للقمر الصناعي المصري عن طريق Nile-Sat وأكد للمجتمعين استعداد مصر لتوفير الموارد الفنية والبشرية اللازمة لضمان تحقيق الهدف الأساسي للتكامل المتزايد فيما بين الشعوب الأفريقية والتقي كونارى بالوفد المصري لمناقشة المبادرة المصرية في 30 أغسطس 2005 وفور ذلك اتخذ التدابير اللازمة وأرسل وفد مكون من خمسة أشخاص من مفوضية الاتحاد الأفريقي في 19 سبتمبر 2005 لمناقشة تفاصيل التحضير لعقد اجتماع للخبراء مع السلطات المصرية وأعدت وزارة الإعلام المصرية دراسة أرسلت من قبل إلي جميع البلدان الأفريقية لالتماس رأيها حول المبادرة المصرية بشأن إنشاء قناة تلفزيونية أفريقية وكانت الردود من معظم البلدان إيجابية ومفيدة وسيتم إدخالها في المداولات المستقبلية وأدت هذه الخطوات إلي وضع أساس لعقد الاجتماع المقترح للخبراء وبموجب هذا وجهت الدعوة لحضور هذا الاجتماع والمدعوون هم الأشخاص الذين يتمتعون بالخبرة والتجربة اللازمة في المجالات المهنية ذات الصلة من المنظمات والمؤسسات الأفريقية الوطنية والقارية ومن المهجر والشركاء الدوليين وتم عقد

الاجتماع في القاهرة من 21 إلي 23 نوفمبر 2005 يشمل المشاركون : خبراء من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي ،مفوضية الاتحاد الأفريقي ،خبراء مستقلون من المهجر ،وخبراء من المجموعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني ويكون تنظيم الاجتماع مسئولية كل من مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصر حيث إن اجتماع الخبراء يقوم علي المقررات المنبثقة عن المجلس التنفيذي ومؤتمر الاتحاد الأفريقي ويهدف هذا المشروع إلى تحقيق الهدفين التاليين:

1- إنشاء قنوات إذاعية وتلفزيونية قارية تربط بين المجتمعات داخل أفريقيا وبين أفريقيا وبقية العالم .

2- خلق صوت عالمي محترم وذي درجة من الصدق لترويج مثل الاتحاد الأفريقي وتعزيز مشاركة القارة في تحديد وتشكيل أجنده التنمية الدولية وستكون القناة الأفريقية المقترحة كياناً جديداً ذا شخصية مؤسسية وأدبية خاصة به وتم الاتفاق على أن تكون قناة عامة تشمل جميع مجالات الأخبار والترفيه والرياضة وتبث إرسالها الذي يغطى كل مناطق أفريقيا باللغات الرسمية للاتحاد: العربية والإنجليزية والفرنسية والبرتغالية وتم الاتفاق على أن يتم تمويل القناة في الفترة الانتقالية التي تمتد خمس سنوات من قبل حكومات أفريقيا ثم تعتمد بعد ذلك على

مواردها في التمويل الذاتي على أن يتم تقويم عمل القناة بعد ثلاث سنوات من بثها وأوضحت دراسات الجدوى أن الموازنة السنوية للقناة لن تقل عن 34 مليون دولار مما حدا بالاتحاد الأفريقي إلى مخاطبة حكومات أفريقيا إلى تشجيع القطاع الخاص للمشاركة في هذه القناة وتتنافس عدة دول وكذلك القطاع الخاص لنيل حق استضافة وبث القناة وأهم الدول المتنافسة هي مصر ونيجيريا وجنوب أفريقيا التي تمثل القوى الإقليمية الكبرى في شمال وغرب وجنوب أفريقيا وتعتبر مصر الدولة الأكثر ترجيحا للفوز بالاستضافة لامتلاكها بنية أساسية متميزة لوجود القمر الصناعي المصري نايل سات ومدينة الإنتاج الإعلامي بالإضافة إلى ذلك وجود كوادر بشرية إعلامية مدربة ذات قاعدة كبيرة وستقدم التوصيات إلي أجهزة صنع السياسة للاتحاد الأفريقي وهي لجنة الممثلين الدائمين والمجلس التنفيذي والمؤتمر في يناير 2006 لمزيد من البحث واتخاذ القرار .

<u>الأداء حتى الآن</u>

في نقاش تاريخ هذه الاتفاقية الذي بدأ قبل٤٠ عاماً ليست اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية وحدها ما يخضع للمراجعة، فأداء الدول الاعضاء أيضاً فيها يخضع للمراجعة من ناحية تحقيق التوقعات المبدئية

والرؤية التي جاءت بها الاتفاقية وعند تبني الاتفاقية في أديس أبابا في شهر سبتمبر ١٩٦٩ ودخولها حيز التنفيذ في يونيو ١٩٧٤ رُحب بهذه الاتفاقية ترحيباً كبيراً جداً من ناحيتي توقيتها وأهميتها ولقي الترحيب بالاتفاقية دعماً من المجتمع الدولي بمن فيه الفاعلون الإنسانيون ونشطاء حقوق الإنسان والأكاديميون وغيرهم من المجتمع المدني لكنَّ الأمر الذي كان متوقعاً بعدها تطبيق الاتفاقية خاصة مع كراهية ممانعة بعض الدول الأعضاء لتطبيقها رغم دفع المجتمع الدولي لذلك ومن الجائز أن يقال إنَّ المجتمع الدولي بذل جهده من أجل الضغط لإخراج الاتفاقية إلى حيز التنفيذ الكامل أمَّا الدول الأعضاء فقد تراجعت عن التزاماتها.

وهناك بعض الدول في أفريقيا ما زالت تجاهد للوفاء بالتزاماتها فقد تبنت أثيوبيا على سبيل المثال وتمارس سياسة الباب المفتوح أمام اللاجئين فبين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٤ تلقت الدولة حوالي ٤٥٠ ألف لاجئ ، وفي ٢٠٠٩ أدخِلت سياسة الاستيطان خارج المخيمات التي تسمح للاجئين بالعيش خارج المخيمات شريطة أن يتولوا أمور إعالتهم بنفسهم وكانت هذه السياسة تنطبق بدايةً على اللاجئين من أريتيريا ثم سرعان ما أصبحت تنطبق على جميع اللاجئين بغض النظر عن جنسياتهم وقومياتهم وسمحت أثيوبيا بدخول اللاجئين رغم كل التحديات

الداخلية المحلية التي تشهدها البلاد ومثال ذلك الأثر الكبير للاجئين على بيئتها الهشة وكذلك أوغندا تمارس سياسة الباب المفتوح فعرضت على سبيل المثال منح أراضي للاجئين من أجل زراعتها وهذان المثالان يمثلان بعض الممارسات الجيدة التي يجب تشجيعها وحثها.

لكن أغلبية البلدان المستضيفة للاجئين في أفريقيا، إن لم يكن جميعها، فقيرة ولا يمكن البدء بها ومصادرها لا تكاد تكفي لتغطية حتى أبسط حاجات شعوبها ومواطنيها ويتمثل الأثر على هذه البلدان المستضيفة للاجئين في امتناعها المستمر وتركيز كثير منها على النتائج السلبية لاكرام تعاملها تجاه اللاجئين ويمثل ذلك أيضاً تحدياً أمام مبدأ التشارك فى الأعباء الذي تحدد الاتفاقية بشأنه ما يلي : في حالة وَجدت الدولة العضو صعوبة في الاستمرار فى منح اللجوء للاجئين فللدولة العضو تلك أن تقدم مناشدة مباشرة للدول الأعضاء الأخرى أو من خلال منظمة الوحدة الأفريقية وعلى هذه الدول الأعضاء أن تلتزم بروح التضامن الأفريقية والتعاون الدولي باتخاذ التدابير المناسبة لتخفيف العبء على الدولة العضو المانحة لحق اللجوء .

وما زال هذا المبدأ المثمَّن مجالاً يمكن عمل الكثير فيه لكنّ معظم الدول الأعضاء المتشابهة فى الظروف الاقتصادية والاجتماعية والمواجهة

لبعض الوقائع الجغرافية لا تجد الأمر سهلاً في إعادة توزيع اللاجئين بين الدول ولعلَّ الوقت قد حان لاستكشاف خيارات أخرى كتلك الخيارات التي نوقشت في ثمانينيات القرن العشرين في المؤتمر الدولي لمساعدة اللاجئين في أفريقيا عندما أطلِقت المشروعات بهدف جذب اهتمام المانحين إلى ما عُرف في ذلك الوقت بمساعدة اللاجئين وإنمائهم.

وليست البلدان التي تستضيف اللاجئين وحدها من يحتاج إلى آلية لتحويل صفة اللاجئين بطريقة يمكن التنبؤ والوثوق بها إلى حل ملائم ومخطط له مستدام لإعادة توطينهم بل تلك الآلية مهمة أيضاً للبلدان الأفريقية على حد سواء وفي الأيام الأولى من توقيع الاتفاقية بُذلت بعض الجهود لتحقيق ذلك الغرض ففي البلدان الأفريقية الجنوبية في ذلك الوقت حُوِّل اللاجئون الداخلون إلى سوازيلاند من جنوب أفريقيا مباشرة عن طريق الجو إلى بلدان أخرى وهي تانزانيا وزامبيا وأوغندا وكذلك بوركينا فاسو وبنين قدمتا عروضاً مشكورة لتقديم أماكن لإعادة توطين اللاجئين لكننا لم نعد نرى مثل هذه المبادرات حالياً من دول أفريقيا لإعادة نقل اللاجئين من بلد إلى آخر على أساس تخفيف الأعباء والتشارك بها ويجب على الدولة العضو التي يمكنها ذلك أن تشجع على النظر في تلقي اللاجئين الأفارقة الذين يستوفون الشروط بهدف إعادة توطينهم.

ولإعطاء اللاجئين الأمل والمستقبل الملموس، تضمنت الاتفاقية بند يسمح بتوظيفهم لكن استمرار فرض التحفظات الهائلة على هذا البند وعلى البند المشابه له المتعلق بحرية الحركة ليس من الأمور الجيدة وهذا الامتناع والاصرار على التحفظات على الاتفاقية يتحمل بعض المسئولية عن التنقل الثانوي للاجئين الباحثين عن سبل كسب العيش وفي بعض الحالات، اختفت بعض المشاغل التي أدت ببعض الدول في البداية إلى وضع هذه التحفظات ومع زوال تلك العوامل بقيت هذه التحفظات نافذة مما يقوِّض من قوة نظام الحماية وهذا بالضبط الذي لا ينبغي لدول أفريقيا أن تسعى له وفي حالة لم يفعل أحد أي شيء، سوف يضطر كثير من اللاجئين إلى الانتقال بطريقة غير نظامية بحثاً عن حياة أفضل

الاعتراف بصفة اللاجئين

بموجب تعريف اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١، على اللاجئ الذي تستضيفه أثيوبيا أن يثبت أنَّ لديه خوفاً مسوغاً لتعرضه للاضطهاد لكي يتمكن من الحصول على صفة اللجوء، وكانت أثيوبيا تعامل كل حالة على حدة ومع ذلك، تمنحهم الاعتراف وفقاً لآلية الاعتراف المباشر بهم والمنصوص عليها فى تعريف اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية عند

التعامل مع الأعداد الكبيرة من طالبي اللجوء ومع أنَ هذه الآلية المباشرة لتحديد صفة اللاجئين لم تكن ناتجة عن اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية فقد ساعدت على أي حال ولو بطريقة غير مباشرة على الترويج لتسريع البدائل أمام عملية بطيئة ومنهكة لتحديد الصفة الخاصة بكل فرد.

وبتوفير الغطاء القانوني للاعتراف باللاجئين، كانت الاتفاقية تغطي حتى الأشخاص اللذين يلجأون من بلد لآخر بسبب الكوارث البيئية كالمجاعة والجفاف وفي هذه الحالة، عملت الاتفاقية أيضاً على توفير شبكة السلامة والحماية الخاصة بحقوق الانسان بالنسبة للأشخاص الذين كانوا يُحرمون منها مع أنَّ الاتفاقية لم تنبس بكلمة تجاه ما إذا كان من حق ضحايا الكوارث الطبيعية الشرعي أن يُنظر اليهم على أنَّهم لاجئون وبالإضافة إلى ذلك وبتعريف اللاجئين الوارد في اتفاقية عام ١٩٥١ وتركيزها المستمر على الفرد وتوفيرها للحماية الأكبر، تمكنت اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية من تلبية الحاجات العامة للقارة الأفريقية حتى لو نُظر الى عصر ما بعد الاحتلال على أنَّها قد انقضت منذ زمن بعيد وهكذا كان لاتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية قيمة خلال ٤٠ عاماً الماضية تمثلت في التركيز على الظروف الموضوعية التي تجبر الناس على الفرار وبعدم ربط الفرار مع تفسير ذاتي غير موضوعي لطالبي اللجوء الأفراد حول ما يتعلق بالمخاطر التي تنشأ عن الأحداث المحيطة بذلك

الشخص وهذه القيمة التي استعيرت وطبقت على المشكلة التي واجهتها الدول إزاء خروج أفواج كبيرة هائلة من اللاجئين خلال الحرب في البلقان التي كانت مصدراً للإلهام للمشروعات القانونية الشبيهة مثل إعلان قرطاجنَّة ويمكن لاتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية أن تستفيد من مناقشات إعلان قرطاجنَّة الذي تركز حول العنف المعمم والاعتداءات الداخلية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان.

لقد مضى الآن أربعون عاماً وبقيت اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية المرجع الأول للتعامل مع مشكلة اللاجئين في أفريقيا نفسها واستمرت تؤثر بدرجة كبيرة على التشريعات المحلية لمعظم الدول في أفريقيا وبدلاً من التشريع المحلي المركِّز على اللاجئين والسيطرة عليهم كانت الدول حديثة التحرر في أفريقيا تسن قوانينها محوِّلة التركيز على إدارة شئون اللاجئين.